الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

16 ماي 2025

01

إلى
السيّد النائب معز الرياحي
تحت إشراف
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشعب

الموضـــوع: بخصوص مسائل تهم الشأن الفلاحي بدائرتي مجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة والشأن الفلاحي الوطني.

المرجـــــع: مراسلتكم بتاريخ 12 مارس 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مسائل تهم الشأن الفلاحي بدائرتي مجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة والشأن الفلاحي الوطني، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- بخصوص معالجة ندرة المياه وتعزيز القدرة على التكيف الزراعي في تونس:

اتخذت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدة حلول وإجراءات للحد من ندرة المياه والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية من بينها:

- **تزويد المناطق السقوية العمومية بمياه الري:** تم الانتقال من التزويد حسب الطلب خلال سنوات الوفرة (أي كامل السنة) إلى التزويد حسب العرض خلال السنوات الأخيرة التي شهدت تدني مستوى السدود، بطريقة تضمن الحفاظ على الموازنات المائية تبعا للأولويات: مياه الشرب، ثم الحفاظ على ديمومة الأشجار المثمرة، ثم الري التكميلي للزراعات الاستراتيجية، وفي حال توفر موارد مائية كافية يتم السماح بري الخضراوات وغيرها من الزراعات المستهلكة للمياه.

  وفي هذا الإطار، تم الترخيص لفلاحي المناطق السقوية العمومية بحفر آبار عميقة أو سطحية تبعا لمذكرة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 17 أكتوبر 2023.

- **تحسين إدارة الموارد المائية:** من خلال تطوير المخطط الوطني للمياه لضمان توزيع عادل وفعال للموارد وبتعزيز منظومة السدود والخزانات لتخزين المياه وتحسين قدرتها الاستيعابية وتوسيع شبكة المياه الجوفية عبر حفر آبار جديدة وتحليه المياه المالحة.

كما قامت الوزارة بتعزيز تقنيات إعادة تدوير المياه المستعملة في الري والصناعة وإعداد مشروع مجلة مياه جديدة تتماشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي للبلاد.

وفي إطار التأقلم مع التغيرات المناخية واستغلال كافة الموارد المائية المتوفرة، تم تسجيل تزايد الوعي لدى الفلاحين بولاية باجة بإمكانية اللجوء إلى المياه المستعملة المعالجة للري الفلاحي، من ذلك:

- إعادة إحياء المنطقة السقوية تبرسق (60 هك) لري الزراعات الكبرى بعد توقفها منذ سنة 2011، كما أن المنطقة السقوية العمومية بوتفاحة (254 هك) تم الانتهاء من أشغال إعادة تهيئتها وهي قابلة للاستغلال في أقرب الآجال، إضافة إلى المنطقة السقوية الجديدي (100 هك) التي تم استكمال دراسات إعادة تهيئتها وسيتم برمجة مشروع إعادة التهيئة في أفق سنة 2026،
- انطلاق العمل في ولاية باجة بالمنشور المشترك بين وزارات الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والصحة والبيئة لتبسيط الاجراءات المتعلقة باستخدام المياه المستعملة المعالجة في الري الفلاحي، حيث تم عقد عديد الاجتماعات على مستوى الولاية وتكوين لجنة تضم كل الأطراف المعنية.

- **ترشيد حفر الآبار والحد من استنزاف الخزانات المائية:** تتوفر بولاية باجة 5 موائد مائية سطحية (22 مليون م^3) و14 مائدة مائية عميقة (27.9 مليون م^3) موزعة على كامل الولاية ومستغلة بنسبة حوالي 42 %.

ويخضع استغلال الموارد المائية بالولاية لتراتيب واضحة تضمن من خلالها المصالح الفنية بالإدارة حسن التصرف في هذه الموارد دون استنزافها من خلال: إسناد تراخيص في الغرض بعد دراسة الملفات ومعاينة المواقع حتى لا يتم تسجيل تأثير على العيون الطبيعية والآبار الخاصة والعمومية المجاورة.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية باجة تتوفر على منطقتي صيانة للموارد المائية، وهي تبرسق ودجبة تيبار، بعد أن تجاوزت نسبة الاستغلال بموائدها الموارد المتوفرة والمتاحة للاستغلال مع تسجيل انخفاض في منسوب مياه الموائد المذكورة حسب ما بينته آبار المراقبة التي تخضع للتفقد الدوري من أعوان الإدارة. وعليه، فإن ولاية باجة تعتبر من أقل الولايات تسجيلا لظاهرة الآبار العشوائية ولا يوجد بها استنزاف للخزانات المائية الجوفية.

كما تحرص المصالح المختصة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة على ضمان استمرار الحفاظ على الموارد المائية بالجهة وفي نفس الوقت العمل على دفع عجلة التنمية ضمن موازنة مائية تتجلى من خلال أرقام الإنتاج الفلاحي السنوية.

- **تعزيز استدامة القطاع الفلاحي:** من خلال دعم الفلاحين لاعتماد أنظمة الري الذكي وتقنيات الري بالتنقيط لتقليل استهلاك المياه (منح الدولة تصل إلى 60 %) وتشجيع المحاصيل المقاومة للجفاف وتقليل زراعة المحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من المياه وتحسين إدارة التربة لمقاومة التصحر والحفاظ على رطوبة الأراضي الزراعية.

- **تطوير تقنيات تحلية المياه وإعادة استخدامها:** من خلال إنشاء محطات جديدة لتحلية مياه البحر لتغطية احتياجات المناطق الساحلية (محطة الزارات بقابس ومحطة صفاقس ومحطة

سوسة التي ستدخل في الاستغلال خلال هذه الصائفة) والتوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاعين الفلاحي والصناعي.

- **تجهيز المستغلات الفلاحية بمعدات الاقتصاد في مياه الري:** تفوق النسبة الجملية لتجهيز المستغلات بالمناطق السقوية العمومية بولاية باجة 82 %، على أن هذه النسبة تبلغ بالنسبة لمعتمديات مجاز الباب (المنطقتان السقويتان مجاز الباب والهري) وتستور (المنطقتان السقويتان تستور وعين يونس الخوالدية) و قبلاط (المنطقة السقوية قبلاط) 93 %.

- **مكافحة التغيرات المناخية والتصحر:** قامت الوزارة بتنفيذ مشاريع تشجير واسعة لمكافحة التصحر وزيادة المساحات الخضراء وتطوير استراتيجيات لحماية الموارد المائية من التبخر والتلوث، كما عززت استعمال تقنيات الاستشعار عن بعد وتقنيات التنبؤ بالمناخ لتحسين التخطيط المائي بالإضافة إلى قيامها بتجربة عمليات الاستمطار بالتنسيق مع مصالح وزارة الدفاع الوطني والمعهد الوطني للرصد الجوي).

- **تشجيع الشراكة والاستثمار في القطاع المائي:** دعمت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الاستثمارات في البحث العلمي والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة لإدارة المياه وعززت التعاون مع المنظمات الدولية لتمويل مشاريع المياه، كما دعمت الوزارة الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي في مجال المياه.

- **توعية المواطنين وترشيد الاستهلاك:** قامت الوزارة بتنظيم حملات تحسيسية لتوعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك المياه بفرض قوانين وتشريعات لضبط الاستهلاك غير المسؤول للمياه. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الأمن المائي والتكيف مع التغيرات المناخية لحماية الموارد المائية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

2- بخصوص مطالب المجلس المحلي بمجاز الباب:

- **إنشاء إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه:** الهيكلة الحالية للشركة تخضع إلى مقتضيات الأمر عدد 509 لسنة 2002 المؤرخ في 27 فيفري 2002 والذي ينص على أن تمثيلية الشركة بولاية باجة تتمثل في إقليم واحد، وبالتالي لا يمكن تغييرها إلا بموجب أمر ينص على الاحداثات الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تولت دراسة هيكلة جديدة لتمثيلياتها في الجهات، على أن يتم إحداث إدارات جهوية وأقاليم تدريجيا اعتمادا على معايير موضوعية. كما قامت الشركة بالإجراءات الضرورية للمصادقة على مشروع الهيكلة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وإحالة مشروع أمر في الغرض إلى المصالح المختصة برئاسة الحكومة للدراسة واستكمال إجراءات المصادقة.

- **هيكلة ديوان الأراضي الدولية:** تمت دعوة خلال المجلس الوزاري المضيق المخصص للنظر في وضعية ديوان الأراضي الدولية بتاريخ 08 أكتوبر 2024 إلى إعداد مخطط أعمال وفق رؤية استراتيجية واضحة تشمل جميع المركبات والضيعات الموضوعة تحت تصرف

الديوان. وقد تمّ إعداد المخطط المذكور وإحالته إلى رئاسة الحكومة استعدادا للنظر فيه خلال جلسة عمل وزارية.

ويتضمن مخطط الأعمال المحاور الاستراتيجية التالية:

- تطوير منظومات الإنتاج من خلال استثمارات موجهة نحو تحديث وسائل الإنتاج، البنية التحتية، تحسين الإنتاجية...،
- تحيين الإطار التشريعي والتنظيمي،
- الجرد الرقمي الشامل لكافة الأراضي الفلاحية الموضوعة على ذمة الديوان و تطوير قطاع الحوكمة الرقمية والشفافية وتعزيز آليات الرقابة والتقييم.

3- بخصوص معالجة مديونية الفلاحين والشركات الفلاحية:

- **معالجة مديونية مياه الري:** تضاعفت مديونية استهلاك مياه الري بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة للفلاحين والشركات والمجامع من 6.8 مليون دينار قبل سنة 2011 إلى حوالي 15 مليون دينار سنة 2024، وهو ما يؤكد أنّ الأسباب الاقتصادية ليست السبب الوحيد لتراجع نسبة الخلاص وإنما تفسر كظاهرة تهرب من الاستخلاص سواء خلال سنوات وفرة مياه الري، وبالتالي وفرة الإنتاج ووجود سيولة مالية لدى الفلاحين والشركات، أو خلال سنوات الجفاف.

وقد أبدت المندوبية مرونة في عمليات الاستخلاص السنوية قبل إسناد حصص مياه الري بطريقة تضمن من خلالها الحصول على الحد الأدنى من المداخيل (خلاص كامل ديون السنة السابقة مع نسبة من الدين الجملي على سبيل المثال) باعتبار أنّ هذه المداخيل مخصصة لخلاص المصاريف الناتجة عن ضخ مياه الري تجاه كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال، حيث ناهزت مديونية المندوبية تجاه الشركتين الوطنيتين 9 مليون دينار في موفى سنة 2024.

- **تعديل معلوم كراء المستغلات السقوية:** هذا الملف مشترك بين وزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمالية، وقد تمّ عقد عديد الجلسات على المستويين الجهوي والمركزي في شأنه وأخر هذه الجلسات بتاريخ 11 مارس 2025 بمقر ديوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

- **صندوق التعويض عن الجوائح الطبيعية الجوائح:** تبعا لصدور قانون المالية لسنة 2025 الذي نص على أنه يتم التصرف في صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بمقتضى اتفاقية تبرم بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وقصد إرساء حوكمة جديدة للصندوق تمّ إصدار الأمر عدد 213 لسنة 2025 المؤرخ في 24 أفريل 2025 المتعلق بشروط تدخلات صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وطرق تسييره والذي نص ضمن الفصل 14 على أن "*تتولى اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية المحدثة بمقتضى الفصل 3 من هذا الأمر إتمام إجراءات إقرار حصول جائحة طبيعية طبقا لأحكام الفصل 2 منه والبت في الملفات الجارية التي لم يتم النظر فيها والمتعلقة بطلب التعويض عن الأضرار للموسم 2023-2024 بعد إحالتها من الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي*".

4- بخصوص المجامع المائية:

في إطار العمل على تحسين أداء المجامع المائية تقوم مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على المستويين المركزي والجهوي بتأطير وتكوين أعضاء هذه المجامع ومستخدميها وذلك بالتنسيق اللصيق مع السلط الجهوية والمحلية. غير أنه، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين، يبقى أداء المجامع المائية دون المأمول وذلك للأسباب التالية:

- تنامي الربط العشوائي،
- التلدد في خلاص معاليم الماء وارتفاع المديونية،
- محدودية التطوع وتداعياته السلبية على أداء المجامع،
- غياب الرقابة المالية.

ويكمن الحل الجذري في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لاستدامة الأنظمة المائية المصادق عليها سنة 2014 والتي تمّ بلورتها ضمن مشروع مجلة المياه التي تحتوي على المرونة في التصرف بتشريك كل الأنماط المتداولة العمومي والخاص والجمعياتي على أن تكون النتائج مرتبطة بالأداء.

وعليه، فقد تمّ وضع خطة تتمثل في إحالة منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي تدريجيا إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وذلك بعد إعادة تهيئتها مع توفير الدعم المادي واللوجستي للشركة حتى تتمكن من تحمل أعباء التصرف واستغلال المنظومات المائية بالوسط الريفي.

5- بخصوص عدم الإجابة على مراسلات الفلاحين الموجهة للوزارة:

تتفاعل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بمختلف هياكلها الإدارية والفنية والمؤسسات العمومية الموضوعة تحت إشرافها، مع جميع المراسلات والطلبات الموجهة إليها في إطار الإجراءات الإدارية والتراتيب الجاري بها العمل. وحرصا على تحسين علاقة الوزارة مع مختلف المتعاملين معها والاستجابة لطلباتهم في الآجال المستحسنة تمّ إصدار المنشور عدد 149 المؤرخ في 28 أكتوبر 2024 لحث مسيّري مختلف الهياكل على الحرص على تفادي التأخير في معالجة الملفات ودعوتهم إلى تقديم المبرّرات الموضوعية التي حالت دون إنجاز المطلوب في الآجال.

والســـــــــلام.

كاتب دولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكلف بالمياه
حمادي الحبيب